الأمم المتحدة

E/2024/L.14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
26 June 2024
Arabic
Original: English

دورة عام 2024

27 تموز/يوليه 2023–24 تموز/يوليه 2024

البند 18 (و) من جدول الأعمال

المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيسة المجلس، روبرت راي (كندا)، بناء على مشاورات غير رسمية

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة والعشرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراريه 9/2022 المؤرخ 8 حزيران/يونيه 2022، و 28/2023 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2023، وإلى القرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، التي أكد فيها أن الخدمات المقدمة إلى المواطنين يجب أن تكون في صميم العملية الرامية إلى إحداث تحول في الإدارة العامة، وأن تحقيق التنمية المستدامة على جميع الصعد يقوم على أساس اتّباع نهج في الحوكمة قائم على الفعالية والشفافية والمشاركة والمساءلة، ووجود إدارة عامة تتسم بالجدارة المهنية والمسؤولية الأخلاقية والقدرة على الاستجابة وتستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ يؤكد من جديد قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك الوثيقة الختامية المعنونة "الخطة الحضرية الجديدة" التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[1]،

(1) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

030724 280624 24-11611 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 327/69 المؤرخ 14 أيلول/سبتمبر 2015 الذي أكدت فيه الجمعية من جديد أهمية الحرية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والحكم الرشيد وسيادة القانون والسلام والأمن ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله والمؤسسات الديمقراطية الفعالة الخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع على الصعد دون الوطني والوطني والدولي باعتبارها عناصر محورية للتمكين من إتاحة خدمات عامة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[2]، التي دخلت حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة 132/78 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي سلّمت فيه الجمعية بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة مساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوات الرقمية، وإذ يؤكد ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 228/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها من خلال تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والذي شددت فيه الجمعية على أن الإدارة العامة التي تتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة والفعالية والشفافية لها دور رئيسي تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 182/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلق بتنمية الموارد البشرية،

وإذ يضع في اعتباره الإعلان السياسي المعتمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في أيلول/سبتمبر 2023 برعاية الأمم المتحدة[3]،

وإذ يشير إلى إعلان سِنداي[4] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[5]،

وإذ ينوه بدور لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة السياساتية وتوفير التوجيه البرنامجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة والإدارة العامة، وبأهمية عمل اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها،

1 - ***يحيط علما*** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة والعشرين[6]، ويعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته اللجنة فيما يتعلق بالرؤى الجديدة في الحوكمة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مع العمل على تعزيز التنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة

(2) United Nations, *Treaty Series,* vol. 2349, No. 42146.

(3) قرار الجمعية العامة 1/78، المرفق.

(4) القرار 283/69، المرفق الأول.

(5) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(6) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2024، الملحق رقم 24* (E/2024/44).

والمبتكرة، تبعًا لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024؛

2 - ***يدعو*** اللجنة إلى مواصلة وضع خطة التنمية المستدامة لعام 2030[7] في صلب أعمالها، ومواصلة إسداء المشورة إلى المجلس بشأن السبل التي يمكن من خلالها للإدارات العامة أن تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وأن تجري استعراضات للتقدم المحرز صوب تحقيقها؛

3 - ***يرحب*** بمساهمة اللجنة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ويؤكد مجددا أن مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب ينبغي أن يكون أحد المبادئ الأساسية للإدارة العامة؛

رؤى جديدة في الحوكمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

4 - ***يسلّم*** بأن تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود في وقت الأزمات المتعددة يستلزمان، على حد سواء، منظورا قصير الأجل ومنظورا طويل الأجل في تقرير السياسات العامة، إلى جانب بناء المؤسسات على جميع المستويات، بالاستناد إلى الحوكمة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وكذلك التزاما ثابتا بتعزيز إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، ويشجع الحكومات على إدماج الأفكار المتعلقة برؤية طويلة الأجل للمجتمع في تخطيطها لأهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها، وفي استعراضاتها الوطنية الطوعية للتقدم المحرز نحو عام 2030؛

5 - ***يشجع*** الحكومات على المعالجة الشاملة للمشاكل المعقدة الكامنة وراء الأزمات، بما يكفل ألا تعيق إدارة الأزمات التنفيذ المستمر لأهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***يحثّ*** الحكومات على تعزيز العمل على الوفاء بالالتزامات المتعلقة بخطة عام 2030، والنهوض بالتنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة، بوسائل منها الدمج المنهجي لتقييمات الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للسياسة العامة في جميع مجالات صنع القرار، وتعزيز استراتيجيات وإجراءات الحوكمة متعددة المستويات سعيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على سبيل الأولوية، ومضاعفة الجهود لتعزيز الوعي بأهداف التنمية المستدامة ضمن سياق الخطط الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك على نطاق الحكومة بأسرها والمجتمع برمته؛

7 - ***يسلّم*** بأن تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات يستلزم حلولا أكثر تكاملا لتحقيق رؤية وأهداف خطة عام 2030، فضلا عن دولة قادرة على جميع المستويات، ويشجع البلدان على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية متكاملة لبناء المؤسسات تعالج الثغرات الهامة في القدرات على نطاق الحكومة ككل؛

8 - ***يعرب عن قلقه*** إزاء محدودية قدرة العديد من البلدان على التنبؤ بالتحديات المتنوعة الناشئة عن الصدمات المتعددة وعلى بناء القدرة على الصمود في مواجهتها، ويدعو إلى الارتقاء السريع بوظيفة إدارة المخاطر في الحكومة وإدماجها في آليات التنسيق المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أعلى مستوى؛

(7) قرار الجمعية العامة 1/70.

9 - ***يدعو*** إلى زيادة الجهود الرامية إلى دعم ما يجري على الصعيدين الوطني والدولي من عمليات للتبادل بين الأقران والتعلم من الأقران بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والحوكمة الفعالة للتنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها التعاون مع الشبكات الدولية القائمة؛

10 - ***يكرر التأكيد*** على أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد أمام العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، ويشجّع الحكومات على تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الشاملة للجميع على كل المستويات من خلال السياسات والتدخلات ذات الطابع الكلّي المتمحور حول الإنسان التي تفضي إلى تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجميع شرائح المجتمع، وتقلّص من التفاوتات وتلبي احتياجات أشد الناس تخلفا عن الركب أولا؛

11 - ***يشجع*** الحكومات من جميع المستويات على تعزيز الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة، بمن فيهم أشد الناس فقرا وهشاشة، بشكل هادف في المسائل التي تمسهم بشكل مباشر، وعلى تنفيذ نماذج للمشاركة تستند إلى نُهُج تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع برمته، ولا تترك أحدا خلف الركب؛

12 - ***يؤكد من جديد*** ضرورة إدخال تحسينات عملية مستمرة على قدرات الحوكمة على المستويين الوطني ودون الوطني من أجل تحقيق خطة عام 2030 وغيرها من الاتفاقات الدولية، ويشجع الحكومات على جميع المستويات على تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة[8]، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، على جميع المؤسسات العامة ودعما لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الاختلاف الموجود في هياكل الحوكمة وفي الواقع على المستويين الوطني ودون الوطني وفي القدرات ومستويات التنمية ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية؛

13 - ***يشجع*** اللجنة على مواصلة تحديد واستعراض المبادئ التوجيهية التقنية والتجارب ذات الصلة لتفعيل المبادئ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من المنظورات القطاعية، وعلى مواصلة إشراك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والأوساط المهنية والأكاديمية المعنية على نحو شامل للجميع، وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة؛

14 - ***يرحب*** بالمبادرة التي تنفذها الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التابعة للاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز تطبيق المبادئ فيما بين الدول الأعضاء فيه، وذلك بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ويشجع الآليات الإقليمية الأخرى، مثل الآليات المرتبطة باللجان الإقليمية للأمم المتحدة، على وضع وتنفيذ مبادرات مماثلة تتماشى مع ولاياتها وعملياتها؛

15 - ***يلاحظ*** الطلبات المتزايدة على المساعدة في تفعيل مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، والتشديد من قبل اللجنة على ضرورة تعزيز أمانتها حتى تستجيب بفعالية؛

16 - ***يؤكد من جديد*** أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد عجّلت بالتحوّل الرقمي وكشفت عن مواطن ضعف الإدارات العامة من الناحية التكنولوجية، وفاقمت في الوقت نفسه التفاوتات الناجمة عن الفجوات الرقمية، ويشجع الحكومات على إدارة عملية رقمنة الخدمات العامة بطريقة شاملة للجميع ومنصفة وأخلاقية ومتمحورة حول الإنسان، مع تسريع وتيرة الجهود المبذولة لسد الفجوات الرقمية بوسائل منها النماذج المختلطة لتوفير الخدمات العامة؛

(8) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018، الملحق رقم 24* (E/2018/44)، الفصل الثالث، الفرع باء، الفقرة 31.

17 - ***يقر*** بأن الحكومات تؤدي دورا محوريا في ضمان المساواة في الحصول على فوائد التكنولوجيا الرقمية ومنع الضرر، ويشدد على ضرورة أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع الكيانات والمنتديات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بوضع المبادئ التوجيهية والأولويات السياساتية لتنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل القطاع العام، بحيث يعزز نشر هذه التكنولوجيا تنفيذ خطة عام 2030 ولا يترك أحدا خلف الركب؛

18 - ***يشجع*** الحكومات، وخاصة بالنظر إلى الضغوط القوية على الميزانية، على التعجيل بوتيرة العمل المبذول لزيادة الشفافية والمشاركة المتكافئة في عملية الميزنة وفي الإشراف عليها، وإنشاء أطر شفافة ومستدامة لتنظيم الشراء العام باعتباره أداة استراتيجية لتوطيد التنمية المستدامة، والحد من ممارسات الفساد، وتعزيز مصداقية الميزانية؛

19 - ***يشجع أيضا*** الحكومات على إدماج الالتزامات بأهداف التنمية المستدامة في العمليات المتعلقة بالميزنة والشؤون المالية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وذلك باعتماد ممارسات لرصد استخدام الموارد المالية العامة والإبلاغ عنه وتقييمه دعماً للأهداف، من قبيل إعادة تنظيم الميزانيات، بناءً على البرامج والأنشطة، وتحديد وتتبع المساهمات في الميزانية لكل هدف على حدة؛

20 - ***يقر*** بأن بناء مؤسسات قادرة على الصمود يتطلب طرائق عمل أكثر إبداعا ومرونة وتكاملا تركز على احتياجات الناس، وأيضا وجود مخزون كاف من الكفاءات والقدرات والموارد على جميع المستويات، ويشجع الحكومات على مواصلة تعزيز الكفاءات المهنية للقوة العاملة في القطاع العام وتعزيز تنوّعها، والاستثمار في المهارات الرقمية، وتحديث أطر الكفاءات لتنفيذ خطة عام 2030، ومعالجة التفاوتات الموجودة داخل القوة العاملة في القطاع العام، واتخاذ خطوات لمعالجة التفاوتات الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها؛

21 - ***يقر أيضا*** بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بمنأى عن السلام والأمن، وأن انعدام التنمية المستدامة يعرض السلام والأمن للخطر، ويؤكد من جديد ضرورة بناء مجتمعات سلمية عادلة حاضنة للجميع تكفل المساواة بين الناس في القدرة على اللجوء إلى العدالة، وتقوم على احترام حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية)، وعلى فعالية سيادة القانون والحوكمة الرشيدة في المستويات كافة، وعلى مؤسسات تتسم بالشفافية والفعالية وتخضع للمساءلة، ويشير إلى أن خطة عام 2030 تتطرّق إلى العوامل المتسببة في نشوب العنف، وانعدام الأمن واستشراء الظلم، بما في ذلك عدم المساواة والفساد وسوء الإدارة والتدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة؛

المتابعة

22 - ***يطلب*** إلى اللجنة أن تتدارس، في دورتها الرابعة والعشرين المقرر عقدها في الفترة من 7 إلى 11 نيسان/أبريل 2025، موضوع دورة المجلس لعام 2025 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025 وأن تقدم توصيات بشأنه، وأن تسهم في استعراض تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، مع إيلاء الانتباه على نحو خاص إلى الطابع الشامل لجميع الأهداف؛

23 - ***يدعو*** اللجنة إلى أن تواصل إسداء المشورة بشأن النُّهُج والممارسات المتعلقة بالمؤسسات والسياسات والترتيبات لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، آخذة في الاعتبار أن السياقات والحالات

المحددة للبلدان تتفاوت تفاوتاً شديداً، وكذلك إسداء المشورة بشأن كيفية جعل المؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛

24 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يأخذ هذا القرار في الاعتبار بشكل كامل فيما يتعلق بأعمال المنظمة، بما في ذلك عند معالجة الثغرات في البحوث والتحليلات وعند الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تنمية القدرات بهدف بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، وذلك في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

25 - ***يطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يواصل تشجيع ودعم الابتكار والامتياز في سلك الخدمة العامة في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

26 - ***يطلب كذلك*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ومتابعته من خلال الأساليب المكرسة لعمل اللجنة